مقدمات تأسيس الوطنية العراقية

كامل شياع

في تعريفها قبسيط للتداول، تنسب (الوطنية) إلى حب الوطن والتفاني في سبيله، فهي روح جامعة توحد مجموعة بشرية بصفتها أمة، وانتماء مقدس يسمو على المصالح والغايات الجزئية. هكذا توحي خطابات حركات التحرر من الاحتلال أو الاستعمار أو ايديولوجيات الأمم التي تعتبر ليبرالية لقيامها على النزعة الفردية والمساواة القانونية والاستنكاف من الحركات الشعوبية.

الروح الوطنية واجب معنوي وفضيلة أخلاقية لا تستثني شعباً أو أمة، روح يبلغ التعبير عنها ذروته في أوقات الشدائد والحروب فتلزم وتفيد، ويخمد الحماس لها في الأوقات العادية فينظر إليها كرابطة غير شعورية، وربما غير مرغوبة، يتقاسمها أبناء البلد باعتبارهم كائنات غير سياسية تسيرها مصالح أنانية.

لخلاف على (الوطنية) لا يدور حول حنين رومانتيكي لأرض أو ثقافة، ولا حول تحديد مدلول الولاء والخيانة لها، بل حول مبادئ عقلية براغماتية هي ذاتها مبادئ النظام الجمهوري بصيغته الكلاسيكية المعروفة: حكم الشعب لنفسه بنفسه.

منذ العصر الحديث، ظهرت (الوطنية) في العالم الغربي مقترنة بالمصلحة العامة وبالعلاقة التعاقدية بين أفراد أحرار، وبين المجتمع والدولة. أما في أصلها الذي ينحدر من أيام الإمبراطورية الرومانية مرورا بعصر النهضة ممثلاً بداعية النظام لجمهوري نيكولو ماكيافيللي، فقد قامت الوطنية على مضمون تعددي مكفول قانونياً ومفتوح الآفاق، نقيضه الاستبداد والنزعة القومية التي تتصور الجماعة وحدة عضوية منغلقة على ذاتها. ويمكن أن نعثر على نظير هذا المضمون في شعار (الدين لله والوطن للجميع) الذي كان من ثمار فكر النهضة العربية نهاية القرن التاسع عشر.

الوطن، هنا، يشير إلى الإطار الذي يحمي حقوق الأفراد والجماعات في الوجود، وحرية الضمير والتعبير والمشاركة السياسية ضمن علاقات تكافؤ ومساواة شاملة. إنه محصلة إجماع حر يتشكل وفقه المجتمع ككلية أو كوحدة معنوية قوامها الحركة لا السكون، والتفاعل الدائم بين عناصرها ومع محيطها لا الثبات والانغلاق، وهو وحدة متجسدة فعلياً في عالم الممارسة لا في عالم الصور والخيالات. على هذا الأساس تتحول الوطنية من صفة سياسية يحتكرها طرف ويحرم منها طرف آخر إلى أرضية جامعة للاختلافات ومنظمة للنزاعات. الشيء المؤكد في هذه العملية أنها ترسي الوطنية على مفهوم غير ترابي للحق والسلطة، أي على مفهوم أفقي مساواتي، هو معيار أي حداثة سياسية متصورة.

خلال العقود الأخيرة صارت الفكرة الوطنية تواجه تحديات جمة. هناك، من جهة، لحركات اليمينية المتطرفة في الدول الغربية، والقوى الدينية والاثنية في مجتمعاتنا التي تطرح ممكنات نشوء نظم تسلطية ذات أيديولوجيا عنصرية، أو تفتيت الكيان الوطني وفق ولاءات حصرية ضيقة.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الدراسات الإجتماعية والأنثربولوجية التي تركز، في تناولها لمجتمعاتنا، على ظاهرة الروابط العشائرية والطائفية، جاعلة من انبعاثها دليلاً على فشل الدولة الوطنية في انتاج هوية مدنية جامعة.

وهناك، من جهة أخرى، القوى الجارفة للعولمة الاقتصادية والتكنولوجية التي عززت فرص تقارب واندماج المجتمعات واخترقت حدود الثقافات والخصوصيات المحلية. نتيجة لذلك يجري الحديث عن مواطنة شاملة، وعن مجتمع مدني عالمي، وعن مشاريع تحرر جماعية تجتذب شعوب الأرض قاطبة. هذه بعدم وجود جوهر ثابت للوطنية، وبضرورة فهمها كمبدأ مفتوح وعلاقة قانونية بين الأفراد والجماعات.

الخلاف على مضمون الشاعر الوطنية لايلغي دورها التعبوي في ظروف الغزو أو الاحتلال التي تهيئ فرصة مثالية لانبثاقها وتأججها. لحالة العراقية الراهنة نموذج ملموس لهذا الدور. فموقف اللامبالاة إزاء (القوة الجرارة) ومقاومتها هو، بالنسبة لأغلبية العراقيين، امتداد لتراث مقاومة الاستعمار. للشاعر الوطنية، في هذه الحالة، ليست ظاهرة عارضة، لأنها ستلازم عملية بناء دولة الحقبة القادمة، وستشتد نتيجة التبعية التي ستفرض على العراق. ويمكن الحديث من الآن عن امكانية تبلور تصورين متعارضين للوطنية. الأول، وهو ذو خيار جذري أو رومانتيكي، يتمسك باستقلالية الإرادة السياسية للأمة وبالتعارض الكلي بين مصلحة الوطن ومصلحة الأجنبي بوصفه قوة استعمارية، أما الثاني، وهو عملي براغماتي، فلا يرى في الإستقلالية أو السيادة أمراً جوهرياً، وقد يحملها مسؤولية ظهور نظم ديكتاتورية تسلطية، ولا ينظر إلى الصالح إلا من زاوية التقائها وتداخلها. الخلاف بين هذين التصورين ليس سياسيا مؤقتاً، بل يجد اصوله في مفاهيم متعارضة عن التاريخ والثقافة، ويصب في قضايا إشكالية عن الهوية والتحرر والحداثة. وهذا يستدعي التفكير في المنظورات المختلفة للوطنية، وفي ما يمكن أن تلعبه من أدوار معيقة للتقدم أو معجلة له.

وراء الروح الوطنية المدفعة تمكث نزعات محافظة أو إصلاحية، متزمتة أو ديموقراطية، شعبوية أو عقلانية. المهمة النظرية تكمن في كشف حدودها السابقة في لحظة انتقالية مضطربة كالتي يمر بها العراق الآن.

> ترددت كثيراً في الكتابة حول هذا الموضوع الشائك والمتشابك، الذي تختلط فيه الهويات المختلفة ومفاهيم (المواطنة) ومعايير الديموقراطية وحقوق الانسان، ولا سيما بعد سقوط نظام الطاغية صدام حسين، الذي نال التركمان - مثل المواطنين الآخرين - من غضبه وأذيته وحقده وطغيانه، الشيء الكثير: السجن، والاعدام، والتشريد، ومصادرة الأملاك، اضافة الى سحب حق التملك أو التصرف بالأملاك والعقارات. وابتداءً، أود التأكيد أن ثمة حقيقة واقعية، يقر بها الجميع، هي أن التركمان في العراق يؤلفون الضلع الثالث من مربع الاثنيات والأديان والطوائف المتآخية في العراق، بعد العرب والأكراد، منذ تأسيس الدولة العراقية الى يوم الناس هذا، كما أن ثمة حقيقة اجتماعية ملحوظة عن تركمان العراق، هي أنهم - أكاد أقول جميعهم - من الطبقة الوسطى التي تسكن المدن من جهة، وانها كانت بعيدة عن العمل السياسي المنظم حتى الانقلاب العسكري الثالث (1968) لأن غالبيتهم العظمى محافظة و متدينة وذات خلفية معادية لليسار، على الرغم من علمانية معظمهم وتسامحهم الديني.

تركمان العراق مواطنون لا رعايا

إبراهيم الداقوقي

واذا كانت المصادر التاريخية الموثوقة تؤكد أن التركمان وردوا الى العراق ضمن جيش الامبراطور داريوس الفارسي (المؤلف من ألف ألف مقاتل) لمحاربة الاسكندر المقدوني عام (330) ق.م في معركة كوكميلا الشهيرة قرب اربيل الحالية، حيث انهزم داريوس امام حنكة وتنظيم الاسكندر فانتشر اولئك الجند المهزومون في اراضي ميز وبوتاميا، فان المصادر التاريخية الحديثة تؤكد بأن السلالات التركمانية حكمت العراق لأكثر من قرن (1507-1401) من خلال حكومتي القراقويونلية (الخروف الاسود) والآق قويونلية (الخروف الابيض) الى ان قضى عليها العثمانيون الذين كانوا سببا في ورود موجات اخرى من التركمان (الاتراك) الى العراق.

ومن هنا، فأن ما ذهب اليه المؤرخ العراقي المرحوم عباس العزاوي في كتابه (تاريخ العراق بين احتلالين) من ان التركمان العراقيين هم من بقايا العثمانيين الذين جلبوا هؤلاء القوم الى العراق واسكنوهم في الهلال الممتد من تلعفر شمالاً الى قزلرباط وشهربان على الحدود الايرانية ليكونوا حاجزاً بين العرب والاكراد امر يتناقض مع الوقائع التاريخية والمصادر الموثوقة حول تاريخ التركمان العراقيين، وبانهم مواطنون عراقيون، قبل ان يكونوا رعايا العثمانيين او الاتراك الحديثين في الجمهورية التركية الحديثة، برغم انصالهم من حيث الارومة - باعتبارهم بطنا من بطون الاتراك الاثنين والعشرين في موطنهم الاصلي (آسيا الوسطى) كما اكد الكشغري في (ديوان لغات الترك) المكتوب في بغداد سنة (466) ق.م. للهجرة - بالاسامة التركية للنداحة على مساحة واسعة من الارض تمتد من شمال الصين شرقاً الى البحر الادرياتيكي غرباً.

ولكن، برغم هذا التاريخ الطويل لتركمان العراق، الذين وجدوا في القسم الشمالي من بلاد الرافدين كمجموعة بشرية كبيرة في كردستان العراق بعد الاكراد إذ الذين اشار اليهم الفيلسوف والقائد اليوناني زينفون عام (409) ق.م. في بلادهم كردوخيا - فان صفة (الرعايا العثمانيين) و (العمالة لتركيا) بقيت لاصقة بهم بسبب الايديولوجيات المسيطرة والتغيرات السياسية المحلية والدولية في المنطقة حتى سقوط نظام صدام حسين وانتخاب الدكتور كمال عبد الرحمن لرئاسة الجبهة الوطنية التركمانية العراقية، الذي اكد عقب انتخابه مباشرة ان الجبهة التركمانية هي منظمة سياسية عراقية، لا علاقة لها بالجهات الاجنبية، كما ان علاقتها مع تركيا مثل علاقة الاحزاب العراقية القائمة بامريكا وايران - مثلا - وضمن المصلحة الوطنية العراقية. غير ان لموقف بعض المتطرفين العراقيين وتركيا - من نظام صدام حسين والشأن العراقي - دوراً في استمرار تلك (العمالة) اللاصقة بالتركمان.

ففي الوقت الذي سكتت فيه تركيا - برغم علاقاتها الجيدة بالنظام الساقط - عن اعدام رئيس النادي التركماني اللواء المتقاعد عبد الله عبد الرحمن - والد الدكتور كمال عبد الرحمن - مع عضوين من الهيئة الادارية للنادي المذكور، بالتهمة اياها، وهي العمالة لتركيا والتجسس، وهي التهمة الجاهزة التي كان النظام الساقط يتهم كل الخاضعين لمشيئة الدكتاتور، لا لسبب إلا لأنه اقام دعوة عشاء للسفير التركي في نادي الاخاء التركماني بمناسبة نقل السفير المذكور الى اقترة فانها - اي اقترة - قد سكتت ايضاً عن تهجير تركمان كركوك العارضين وغير المنتمين الى الحزب، الى الكوت والبصرة او السليمانية مع مصادرة او منحها للعرب المنقولين اليها قصد تعريب هذه المدينة التي - كانت ولا تزال - تعد مدينة التآخي والتآلف والانسجام منذ تأسيس الدولة العراقية، برغم مطالبة كل من التركمان والاكراد بها دون ان يستطيع اي منهما اثبات حيازة قلياتها على الاكثرية السكانية فيها الى الآن. كما ان اقترة ساندت الجبهة التركمانية السابقة في اربيل واقامت لها اذاعة وتلفزيونا ومدارس تقوم بتدريس المناهج الدراسية التركية وباللغة اللاتينية لفصل التركمان عن اخوانهم الاكراد العراقيين من جهة ولاستخدام الجبهة المذكورة ضد منظمة حزب العمال الكردستاني التركي، الذي حلت بعض فصائله في كردستان بعد القاء القبض على رئيسها اوجلان عام (1998).

وبعد سقوط نظام الدكتاتور وتشكيل مجلس الحكم برامر قائد الاحتلال، انتقمت اميركا لعدم مشاركة اقترة لغزوها للعراق، من تركمان العراق برفض اشراك الجبهة التركمانية - برغم عضويتها في مجلس المعارضة بلندن - في مجلس الحكم نكاية باقترة، وعينت بدلا منها مهندسة تركمانية غير معروفة في الاوساط التركمانية - مع احترامي لها ولوطنيتها - ثقافياً او

سيضطر معه التركمان - وبالتالي جبهتهم المنتخبة الى التعاون مع الجهات غير الممثلة في مجلس الحكم لاثبات وجودهم - وهم محقون في ذلك - والحفاظ على هويتهم الثقافية في العراق الجديد والديموقراطي.

لقد كان الاكراد والتركمان ضحية مساومات الدول الكبرى منذ ان وجد النفط في باباكركر (كركوك)، وضحايا مساومات المنطقة وصراعهما معا، او ضد بعضهما البعض، لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. ومثلما كان بعض المحللين، يصفون الاكراد بالعمالة للانكليز بعد الحرب العالمية الاولى، فانهم انفسهم يصفون الاكراد، اليوم، بالعمالة للامريكيين.

ويصفون التركمان بالعمالة لتركيا من اجل اثارة الحساسيات من جهة ولضرب الوحدة الوطنية القائمة على الاخاء والتسامح والحرص على وحدة نسيج المجتمع العراقي بموزاييكه المتعدد سياسيا وثقافيا واجتماعيا. غير ان شعور العراقيين الاباة بمسؤوليتهم التاريخية وبدرجة عالية من نكران الذات من اجل بناء العراق الديموقراطي السالم والمؤمن بالتعددية وبالتسامح الفكري والديني عراق المستقبل، القوي والمتحضر بحكومة مستقلة و دولة قانون وعدالة وحقوق انسان، وسيكون العراق - انئذ - هو الكفيل بأن يكون ضمانة قدوة لكل بلدان الشرق الاوسط من افغانستان شرقاً الى نواكشوط غرباً.

الهوية العراقية حقيقة الحقائق

ميثم الجنابي

> كشفت احداث الحرب وسقوط الدكتاتورية الصدامية في 2003 عن حقيقة بسيطة تقول ان الاستبداد يتنافى بشكل عام وحكمة التاريخ بشكل خاص ولا سيما انهما كليهما يصبان في مصب واحد وهو البرهنة على ان كل فعل بلا تاريخ لا تاريخ له، اي انه فعل محكوم عليه بالعدم والاندثار. والاستبداد فعل بلا تاريخ لانه يتعكز على كل ما هو مناف للعقل والضمير، وبالتالي فانه لا يؤدي الا الى خراب! وفي افضل الاحوال انه لا يصنع الا صحراء قاحلة لا حياة فيها، وهو الامر الذي يعطي لنا حق القول بان الاستبداد يظهر ليزول، بينما الحكمة تظهر لتتكامل. وهو الدرس الاول الذي قدمه العراق لنفسه بعد اربعين عاماً من الاستبداد الشامل.

ان تحويل هذا الدرس الى حكمة فعلية لها اسسها في ميادين الدولة والمجتمع تفترض اعادة تأسيس الهوية العراقية وجعلها (حقيقة الحقائق) بالنسبة للعراق ككل، بمعنى البرهنة على ان العراق هو، اولا وقبل كل شيء، هوية ثقافية سياسية لها معناها الخاص ومذاقها التميز في التاريخ والمعاصرة. وهي هوية غير معقولة ولا مقبولة خارج تراثها (العراقي) و (العربي) و (الاسلامي) فهي المكونات التي ينبغي على الدوام توليفها توليفاً عقلانيا وانسانيا في سبيكة جديدة تتجاوز العهد الملكي والحكم الجمهوري والدكتاتورية الصدامية الى آفاق تجعل من الانتماء لهذه الهوية والعمل من اجلها معيار الحق والحقيقة. اذ ليست (حقيقة الحقائق) التي تكلم عنها كياناً ميتافيزيقيا، بل هي الحكمة المتراكمة من ادراك الدروس الكبرى للتاريخ العراقي العاصر، وهي دروس تفترض الاجماع التام على المبادئ الكبرى بإقامة دولة القانون والمؤسسات الشرعية والعمل بالدستور الثابت والمجتمع المدني على اسس وقواعد الديمقراطية الاجتماعية عبر تحويلها الى مرجعيات متغلغلة في نخنية ونفسية الافراد والجماعات والقوميات والاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجمعيات والنقابات، باختصار في كل مسامات الكينونة العراقية.

ليست الكينونة العراقية سوى تأريخه العريق، الذي صهرت الثقافة الاسلامية مكوناته التاريخية المتنوعة في بوتقة الخلافة لتصنع منه كياناً متميزاً لا تخطأ العين في رؤيته ولا السمع في الانصات اليه ولا البصيرة في ادراك مقوماته ولا الحدس في التعبير عن اصالته.

وليس مصادفة ان تتوصل الثقافة الاسلامية، في مختلف علومها وفي ما تضمنته من تصورات واحكام عن اللهن والعلوم والاعلام والاديان والفلسفات والامم والحضارات، الى ان تعتبر اصل العراق (اصحاب هوى) و (اهل لسان)، فقد قال الشيخ الجنيد في احدى احواله الصوفية: "الفتوة في الشام واللسان في العراق والصدق في خراسان". واللسان هو العقل والنطق والواجهة وما قد يقابله من مضادات، وهو امر طبيعي بالنسبة لعراق قد يكون اشتقاقه من العراقة. وسواء كان الاشتقاق ضرورة او تأويلا مفتعلا، فإنه يعبر عن حقيقة كون العراق هو مصدر اللسان التاريخي للحضارة الانسانية وصاحب نزولتها الكبرى. فكيف يمكن فهم او تصور او تعقل بداية الحضارة الانسانية الكبرى في منطقة حوض البحر المتوسط دون العراق ومصر، ففيهما كان يقف عملاق الثقافة واضعا قدمه اليمنى في بلاد الرافدين واليسرى في بلاد الفراعنة. ومن بلاد الرافدين استمد (العهد القديم) اساطيره وامثاله وقيمه الفاضلة وانشاده، كما انه مصدر الخط والكتابة والحروف والارقام والتاريخ والقانون والمدن، والحكومة والشوارع المبلطة والمنتزهات والمكتبات والمشروبات والغذاء والعزاء. باختصار، انه احتوى في اعماقه على اغلب اجنة الحياة، ومن ثم اشكالياتها. وليس مصادفة ان تظهر فيه اسطورة البحث عن الخلود، وهو نزوع يطبع اعماق الوعي العراقي العارم في سعيه الى الكمال. وليس المقصود بالكمال هنا سوى بلوغ المرام والكف عما سواه. وليس مصادفة ان يرد عليك العراقي في حال عدم استلطافك اياه بالعبارة الآتية : (خذ اذن ما تريد واغرب عن وجهي)، وليس في هذا الموقف شيء من ديوجين، كما انه لا نفعية فيه، فالتاريخ العراقي لا يحفل بقيم الكلبية والنفعية، لأنهما نقيضان من جذر واحد، بينما يفترض (الكمال) في الفعل انتزاع الانا مما تدعوه لغة الشعر (يدي القدر)، وهي مفارقة يمكن رؤيتها في كون العراقي اشد الناس ايمانا بالقدر واكثرهم انتفاضا ضده، وهو السر الكامن وراء تسميتهم (بأهل الاهواء) ومن يعرف تاريخ سومر وبابل وآشور وساسان، فإنه سوف يدرك الخلافة واعلامها في السياسة والفكر، فإنه يدرك معنى حد اللسان وحقيقته. اي ان تاريخ العراق واحد في تنوعه. وهي الميزة التي جعلت منه على امتداد القرون لغزاً محيراً للعقول ومحبباً للقلوب، لأنه كان يسعى دوماً الى الجمع بين العقل والوجدان او بين الماء والنار، وهي المعادلة الاكثر تعقيداً

وهو الامر الذي جعل من الممكن (تعايش) الحسين والحجاج، وابن حنبل والحلاج، بالطريقة التي لن تفتأ فيها بواعث الصراع والوحدة في البحث عن نموذج مقبول ومعقول يتسامى عن صراع القوى، وهي حالة نموذجية لكل ثقافة حرة واصيلة، كما انها القوة الخفية لوعي الذات العراقية الختبئة وراء تأريخها التعرج بين الصعود والهبوط التي جعلت منها، في نفس الوقت، احدى القوى الفاعلة على امتداد التاريخ العالمي. ولو تجاوزنا الحيثيات الهائلة لهذه الظاهرة على امتداد القرون، لوجدنا الرحلة الحديثة من تاريخه، وبالأخص مرحلة الدكتاتورية الصدامية، هي الوحيدة التي اغلقت على هذا التاريخ وقواه التصارعة والحية ابواب الرؤية الحرة والاختلاف العقول، بحيث جعلت من وجوده لوحة قاتمة كثيرة الثقوب تنظر اليك من خلالها عيون الامن والرقابة والحذر والشك والريبة والظنون، وهي رذائل تستمد تاريخها من تاريخ العراق ايضا وقد تبدو قسوتها اشد، بسبب تاريخها القديم، انطلاقا من ان التاريخ العريق عريق في كل شيء، وبالتالي، فإن البلد العريق في الفضيلة عريق في الرذيلة ايضا، الا ان رذيلة الدكتاتورية الصدامية تقوم في كونها مبنية على اسس عقائدية حاولت ان تعطي لكل ممارساتها طابع الفضيلة، بعبارة اخرى، انها حاولت ان تعطي للتجزئة مظهر الوحدة، وللاستبداد مظهر الحرية، وللاستفراد بالثروة الوطنية مظهر الاشتراكية، وبلغت في استخفافها بالعقل والوجدان حداً جعل من الماضي والحاضر والمستقبل معاشرة بلا انس ولعبة بلا قواعد وتأريخا بلا احداث، وهي الحالة التي برهنت عن الحقيقة القائلة بان المغامرة تظهر لتغيب بينما الحكمة تظهر لتتكامل!

وفيما لو طبقنا هذه الحقيقة على تاريخ العراق، لوجدنا انها تتجلى بالشكل التالي، تاريخ العراق عريق شأنه في كل شيء، ففي جنوبه ظهرت سومر وفي وسطه بابل وفي شماله نينوى، وهي ثلاثية ارتكز عليها بناء وادي الرافدين. وقد كان شأنه بهذا الصدد شأن اماكن التاريخ الحضاري الكبرى، مرتعاً للحياة والموت بمختلف اشكالهما. فقد انهى الاسكندر المقدوني فتوحاته الكبرى في بابل، والى الشمال قليلاً منها ظهرت بغداد-دار السلام وحاضرة الدنيا لتعيد امجاد تاريخ عريق، وهي حالة اشبه ما تكون بدورة الحياة. واذا كانت هناك اماكن على البسيطة تغري المرء على القول بأنها تستحق ان تكون مكاناً للانتصار والهزيمة، والحزن والفرح، فإن العراق هو واحد منها. وهي حقيقة التاريخ العراقي حتى في اشد مراحله ظلاماً، كما انها الحقيقة التي تعطي للاجيال امكانية التخلص من وطأة القنوط الذي ميز عقوده الاربعة الاخيرة. فعندما اعلنت الجمهورية عام 1958، بدا كأن عصراً قد ظهر للوجود، اشرك جميع القوميات والطوائف والافراد ولقوى والحركات الاجتماعية والسياسية في نشاط هائل. فقد فجرت الاحداث التي رافقت انقلاب 1958 الطاقات الدامية والكامنة في العراق منذ عشرينيات القرن العشرين حين ظهر مرة اخرى بهيئة دولة لها كيانها السياسي وحدودها الجغرافية ومكوناتها القومية والاجتماعية. وكانت السنوات الخمس الممتدة من 1958 حتى 1963 مرحلة عاصفة في الادب والفن وارساء معالم الدولة القوية والشعور الوطني الصادق وتعمق الوعي الذاتي وتهييج الآمال واستعادة الذكريات الجليلة التي لم تستطع القضاء عليها قرون عديدة من الانقطاع والغيبوبة الثقافية.

ان ذلك لم يكن معزولاً عن تنامي الوعي السياسي عند مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية، العلنية منها والسرية قبل 1958، ومؤسسات المجتمع المدني والحريات الفردية والفاعلية النسبية للقانون. وبهذا المعنى يمكننا القول ان تاريخ العراق بعد 1958 كان استمراراً لما قبله، وهي حقيقة وجودية لا يختلف عليها اثنان، كما انها جلية لجميع التواريخ والامم. الا ان حقيقة الاستمرار هنا لا تقوم في تيار الزمن، بل في تيار الحرية الجارف، وذلك لأن القيمة وتجسيدها. حينذاك، كان كل شيء بمتناول اليد واللسان والقلب، كما لو انها مرحلة (الاحسان) في (الايمان)، وهو واقع تحسسه كل اولئك الذين شبوا وعاشوا وتربوا على اهازيجها وخرافاتها. الا ان الجوهري فيها يبقى بالنسبة لنا هو محاولتها تجسيد مآثر الغليان العميق لتراث العراق، اي الإخلاص للمبدأ ومطلق العدالة. آنذاك، كان بإمكان الجميع التحاف السماء المرصعة بالنجوم ليلاً، اذ لا شيء اجمل عند العراقي حينذاك من النوم ليلاً على سطوح المنازل، حيث تصبح النجوم كياناً باعثاً على التأمل والخيال، وتتحول اضواؤها الى لشعة ساحرة تسلب من العيون قدرتها على المقاومة. وعندما كان الاطفال يتساءلون في اندهاشهم القلق عن سر سقوط الشهب اللامعة والنجوم المخترقة لفضاء بعيد - قريب منهم، فإن الامهات كن يجبن ببساطتهن المعهودة بعبارة خلابة معقولة المظهر سحرية المغزى:

- يتلاقى الاحباب.

وهي اجابة كان يصدح فيها الحن الغريزة ورنين الامل. فقد كان تاريخ العراق قبل مرحلة السقوط، التي ابتدأها عام 1963 وحتى انهيار دكتاتوريته بعد اربعة عقود، ليلا بلا ظلام ودكنة خالصة للارهاب المنظم، فقد سرقت الدكتاتورية كل شيء من معنى الوجود بما في ذلك الظلام من ليل العراق. وليس مصادفة ان يقول السياب في احدى قصائده الشهيرة (الشمس اجمل في بلادي من سواها والظلام، حتى الظلام هناك اجمل فهو يحتضن العراق).

كما انه ليس مصادفة الا يخطر بباله وهو يكتب قصائده الشهيرة عن العراق والبصرة وهو في (غربته) على الخليج ان المسافة بين الكويت والبصرة هي خطوات قليلة. لقد كانت اعماله تصدح بأصوات معبرة عن حقيقة بسيطة تقول ان الارتباط بالوطن هو، اولا وقبل كل شيء وجدان لا يتحدد بالمكان، لأن منبعه الاخلاص وغايته الاخلاص ايضا وهي مشاعر تعبر بحدسها العميق عن واقع العراق في مرحلة صعوده الجديد، وصعود اشكالياته الجديدة. وهو حدس كشفت احداث العراق اللاحقة عن عمقه السحيق، كما جعلت منه دكتاتورية العقود الاربعة الاخيرة حكمة لها قيمتها السياسية ايضا، بمعنى العمل من اجل ان يكون الظلام في العراق جميلاً، وهي مهمة تفترض بالضرورة الانهاء التام لتقاليد الارهاب المنظم والخراب الشامل للمجتمع والدولة والاخلاق كما تجسد في الظاهرة الصدامية، التي حولت المنطق الى خرافة وقلبت كل الموازين والمعايير راسا على عقب وبرهنت على ان الرذيلة لا حدود لها لأنها بلا اوزان ومعايير داخلية، بينما تشكل هذه المعايير القوة الكابحة لسلوك الافراد والجماعات والامم والدول، وبالتالي لاعتدال سلوكها ونموها العقلاني والانساني، بينما حاولت الصدامية ان تجعل من (البعث) استعاضة لما اطلق عليه الدين لفظة (الله)، وهي مفارقة ادت الى بعث الليت والاموات فقط، وهي العقوبة التاريخية للعراق على عدم تمثله الحقيقة القائلة بأن المعيار الاوحد في الوجود هو الحق، وان اي خروج عنه يؤدي بالضرورة الى احلال فكرة الموت وتحويل البديهية الى مشكلة عصية على الفهم. اصبح العراق الغني بأهله وحوائه وماته وارضه وما تحتها وبتاريخه وثقافته وتنوع طوائفه واقوامه فقيراً بصدام. وهو الدرس الذي ينبغي ان يوضع على الدوام امام اعين الجميع من اجل اعادة نصاب الامور الى مجاريها الطبيعية للقضاء نهائيا على الاستبداد وتقاليده، وللبرهنة على ان كل ما لا تاريخ حق فيه وما لايخضع للحق ينبغي ان يزول ويتلاشى شأن كل غبار عالق بأقدام الاطفال، اي ان نبرهن لأنفسنا دوماً ان الاستبداد هو منافاة للحكمة التاريخية، وانه يظهر ليزول، بينما الحكمة تظهر للتكامل.